نسخة نهائية للنشر
٢٠٢١-٠١-٢١

هنرييتا هـ. فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
المجلس التنفيذي
٩ شباط/فبراير ٢٠٢١

شكراً لكِ، سعادة السفيرة بليبيتي، على كلماتكِ المُلهمة.

وتهانينا لسعادتكِ مجدداً على اختياركِ رئيساً للمجلس التنفيذي لسنة ٢٠٢١.

إننا إذ نرحب بعودتكِ إلى أسرة اليونيسف في هذا الدور الجديد، نتطلع إلى التعاون مع سعادتكِ في قابل الأيام.

كما يطيب لي التوجه بالشكر والتقدير إلى نواب الرئيس وأعضاء المجلس وجميع المراقبين، ومن بينهم موظفو اليونيسف الذين يشاركون معنا اليوم.

يصادف هذا العام الذكرى الخامسة والسبعين (٧٥) لتأسيس اليونيسف، وهي ذكرى نبلغ فيها مرحلةً هامّة، وتُشكّل فرصةً مؤاتية لإبراز دور منظمتنا وجهد الأجيال المتعاقبة من موظفيها الذين نهضوا بواجباتهم في سبيل خدمة الأطفال ودعمهم.

وهي كذلك فرصة لمواصلة عملنا الضروري لتحقيق التغيير المنشود وتكييف جهود المنظمة من أجل متطلبات المستقبل.

لقد سبق أن ناقشنا في الدورات السابقة التحديات التي تواجهها الطفولة، وهي تحديات شهدت تغيراً هائلاً على مدار السنوات الخمس وسبعين الماضية.

وهو ما يوجب تغيير كيفية دعمنا لهم أيضاً.

نستهل هذا العام البالغ الأهمية لليونيسف ونحن مقبلون على عدد من التحديات الجسام – بل غير المسبوقة.

فقد كان العالم منحرفاً أساساً عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى قبل أن تضربه جائحة «كوفيد-١٩».

وكانت سلامة الأطفال وحياتهم ومستقبلهم تتهدَّدُها الأزمات الإنسانية المتفاقمة... واستمرار العنف... والفقر، والإقصاء والتمييز... وتأثيرات تغير المناخ... وحرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم... وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والمجتمعية التي كانت تحدّ من مستقبلهم.

وخلاصة القول إننا لم نكن نحقق النتائج التي كان يلزمنا تحقيقها.

ثم حلّت بنا الجائحة لتزيد وضعنا السيّئ وهناً.

كان هذا الفيروس قد بدأ ينتشر للتوّ عندما التقينا منذ عام.

لكن عالمنا تغير تماماً عقب شهرٍ واحد على ذلك اللقاء.

مع انتشار الفيروس مقترناً بالمحن الاقتصادية العالمية - ومن بينها ارتفاع الاحتمالات بركود مطوّل، وانخفاض في الإنفاق الاجتماعي والمساعدات الإنمائية، وتنامٍ في الاحتياجات الإنسانية؛ من المتوقع أن تتضاعف أعداد المحتاجين إلى دعمنا.

ومن ثم، ستحتاج البلدان إلى مستويات غير مسبوقة من المساعدة لتحقيق تقدم إنمائي مستمر في خضم جائحة «كوفيد-١٩». وذلك لا لتُعيد بناء نظمها المتشظّية فحسب – بل لتبنيها بناءً أقوى مما كانت عليه؛ وكل ذلك بالتوازي مع دعم الفئات السكانية بطُرق جديدة بينما تُكافح الأُسر المعيشية كي تتعافى.

فعلى وجه الخصوص، قلبت الجائحة حياة الأطفال رأساً على عقب.

وقد فُرضت الإغلاقات، ووُضعت قيود على النقل والحركة، وحدثت انقطاعات في خدمات حيوية مثل التطعيمات والرعاية الصحية الأساسية، وأُغلقت المدارس، وظهرت آثار اقتصادية.

انقطع ١,٦ مليار طالب[1] عن مدارسهم – دون أن يُتاح لهم منفذ اتصالٍ بالإنترنت في كثير من الأحيان.

واجه مليارا نسمة انقطاعات في خدمات الوقاية من العنف والاستجابة له في بُلدانهم.

[1] الإحصاءات مأخوذة من وثيقة صادرة عن المجلس تحت عنوان: "خريطة طريق محدّثة لوضع الخطة الاستراتيجية لليونيسف، ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥"

تفاقمت معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، إذ زاد عدد المعرضين للجوع هذا العام بمقدار ١٣٢ مليون نسمة؛ من بينهم ٤٤ مليون طفل.

وقد يُفضي انقطاع خدمات الرعاية الصحية -مثل التطعيمات- إلى ارتفاعٍ في معدل وفيات الأطفال ما دون سنّ الخامسة بنحو مليوني حالة، فضلاً عن زيادة معدلات الإملاص بنحو ٢٠٠ ألف حالة حول العالم لهذا العام.

أما الاقتصادات على كلا المستويين الأُسري والوطني، والإقليمي والعالمي، فتواجه ما يبدو أنه كساد عميق طويل.

فقد أصدر البنك الدولي تقريراً حديثاً[2] جاء فيه أن عدد الداخلين في براثن الفقر خلال العام الماضي ناهز ١٢٤ مليون نسمة. وتشير تقديرات البنك عن العام ٢٠٢١ إلى احتمال ارتفاع هذا الرقم إلى ما بين ١٤٣ و١٦٣ مليون نسمة.

تقدّر اليونيسف أن الوجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة ما زال في بداياته – لا سيما بالنسبة إلى من هُم فقراء في الأساس ودون سُبل متاحة للحماية الاجتماعية.

ومن دون حدوث تحرّك فوري واستثمار عاجل، فإن إجمالي عدد الأطفال المنتمين لأسر فقيرة قد يتجاوز ٧٢٥ مليون طفل؛ ويعيش ثُلثا هذا العدد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

إنّ هذه المعطيات هي مدعاةٌ للقلق بصفة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار آثار الفوارق في الخروج الثنائي المرحلة من جائحة «كوفيد-١٩». فلا تزال هناك مخاطر جسيمة تتمثل في النزعة القومية تجاه الاستئثار باللقاحات، والتعاقد المفرط على شرائها، وتكديس المخزون من جانب البلدان الثرية - لا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وهذه مخاطر ستظل آثارها ملموسة على امتداد أجيال.

وقد ذكّرنا الدكتور تدروس من منظمة الصحة العالمية بأنّ العالم على شفا انهيار أخلاقي كارثي حال تطعيم أغنى بلدان العالم على حساب أفقر بلدانه.

وقد أصاب في قوله هذا. لكن انهياراً كهذا سيكون انهياراً كارثياً من الناحية العملية أيضاً.

[2] "التقديرات المحدَّثة لتأثير «كوفيد-١٩» في الفقر العالمي" – البنك الدولي، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

إذ انتهت دراسة جديدة[3] أجرتها غرفة التجارة الدولية إلى أنه حال تطعيم شعوب البلدان الغنية دون شعوب البلدان المنخفضة الدخل فإن الاقتصاد العالمي قد يتكبد خسارة تصل إلى ٩ تريليون دولار.

وسواءً أُعطيت اللقاحات أم لا، فإن البلدان الثرية التي تعتمد اقتصاداتها على الشراء العالمي وحركة البضائع والمنتجات ستشعر بذلك الوجع.

ويعود ذلك إلى أن القدرة على الإنفاق لدى شعوب البلدان النامية ستقل.

وفي الوقت نفسه، يعمل تواصُل الإغلاقات والقيود المفروضة على تعطيل سلاسل الإمداد، وعرقلة حركة السفر ونقل قطع الغيار والمكونات الخاصة بالمنتجات شبه المكتملة التي تقوم عليها صناعات كاملة.

وبصفة أعم، فإن هذا الانهيار سيسفر أيضاً عن مستويات من الحاجة قد تكون تاريخية، بحيث يُضطر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم على أساس عاجل ومستمر بكل تأكيد. وهي احتياجات سوف تُدعى البلدان الثرية إلى استيفائها.

وقصارى القول إن «كوفيد-١٩» أشعل فتيلَ ما قد يصبح أضخم انقطاع في التقدم المُحرز في رعاية الطفل على مستوى العالم في التاريخ الحديث. وهو انقطاعٌ سيتسبب في وجعٍ غائر ودائم لكل البلدان. يتضمن ذلك البلدان التي تكافح لصعود سلم التنمية، لكن البلدان الغنية لن تكون بمنأى عنه لاعتمادها على التجارة العالمية ولأن العالم بأسره سيتجه إليها طلباً للعون.

إنّ هذه الصورة المقلقة ستشتدّ قتامةً بفعل الآثار الكارثية للأزمات الإنسانية التي تشوّه وجه العالم.

فمِن اليمن الذي يتأرجح على حافة المجاعة؛

إلى الاضطرابات المندلعة في إقليم تيغراي بإثيوبيا، التي دفعت بـ ٥٦ ألف نسمة إلى عبور الحدود نحو السودان؛

إلى النيجر، حيث يقع الأطفال ضحايا للعنف – إذ أزهقت أرواح ١٧ طفلاً آخرين في ٢ كانون الثاني/يناير؛

إلى الأطفال في عموم أمريكا الوسطى والمكسيك الذين يفرّون من أعمال العنف والجريمة والفقر – ومن الآثار المدمرة لإعصاري أيوتا وإيتا اللذين اجتاحا المنطقة مؤخراً؛

[3] https://iccwbo.org/media-wall/news-speeches/study-shows-vaccine-nationalism-could-cost-rich-countries-us4-5-trillion/

إلى النزاعات المستمرة في أفغانستان وجنوب السودان ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق والكاميرون؛

إلى منطقة الساحل التي فرّ إليها أكثر من مليوني نسمة هرباً من أهوال النزاع؛ ليلحقوا بملايين الأطفال من النازحين داخلياً والمهاجرين واللاجئين في شتى أنحاء العالم ممن هجروا ديارهم نتيجةً للنزاعات أو بسبب آثار تغير المناخ.

وإلى التفجيرات الانتحارية الأخيرة في إحدى أسواق بغداد المكتظة التي خلّفت أكثر من ٣٠ قتيلاً - لتذكّرنا بحقيقةٍ مروّعة كم أنّ السلام عصيّ المنال في العراق.

إلى أطفال سوريا التي نشأ فيها جيلٌ في ظلّ نزاعٍ دام ١٠ سنوات، ممّن يواجهون العنف المستمر وانهيار النظم والأخطار اليومية التي تهدّد صحتهم وسلامتهم بينما يواجهون أيضاً فصلَ شتاءٍ قارساً آخَر.

إن الأطفال والأسر التي تمرّ بحالات الطوارئ هذه تجد نفسها تحت عبء مزدوج – بداية بالمخاطر اليومية المحدقة بهم جراء النزاع وانتهاءً بفيروس قاتل لا يهدد حياتهم فحسب، بل يهدد سُبل عيشهم أيضاً وكل النظم التي يعوّلون عليها.

ولكن وسط هذا الظلام، وبفضل الدعم الذي يقدّمه هذا المجلس، فإنّ اليونيسف تعمل دون كلل.

إننا عاكفون على ابتكار حلول جديدة وتنفيذها، لا للاستجابة للفيروس فحسب، بل لتدشين مسيرة التغيير نحو تعافٍ أكثر مراعاةً لمقتضيات الإنصاف... لضمان الوفاء بحقوق كل طفل... لتحقيق نتائجَ أفضل للأطفال... لتحقيق مزيد من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزامنا المتمثّل في عدم ترك أي شخص متخلفاً عن الركْب... ولتقديم مزيد من الدعم للبلدان والمجتمعات في سبيل تعافيها وإعادة بناء نظمها وتقويتها من أجل المستقبل.

وقد بدأ عملنا فور انتشار جائحة «كوفيد-١٩» قبل عام.

فقد انطلق موظفونا إلى العمل لدعم الاستجابة العالمية تحت قيادة منظمة الصحة العالمية.

ومع كفاح المجتمعات لصد هجمة الفيروس وتأثيراته الجمّة التي شملت حالات انقطاع طالت حركة النقل واللوجستيات – كانت اليونيسف حاضرة على الدوام.[4]

[4] الإحصاءات مأخوذة من وثيقة صادرة عن المجلس تحت عنوان: "تحديث في خطة العمل الإنساني لليونيسف: جائحة فيروس كورونا ٢٠١٩".

لقد حافظنا على خطوط إمداد ثابتة لتزويد المجتمعات بما تحتاج إليه من أجهزة مُنقذة للحياة. وخلال العام الماضي وحده ورّدنا إمدادات بلغت قيمتها ٤,٤٣ مليار دولار – وهو أعلى رقم في تاريخ اليونيسف. وقد شكّلت الإمدادات المتعلقة بجائحة «كوفيد-١٩» أحد العوامل الدافعة الرئيسية لذلك التوريد التاريخي، ومنها معدات الوقاية الشخصية، والمياه النظيفة، ولوازم النظافة الصحية، والصابون، ومكثفات الأكسجين، واختبارات التشخيص.

بينما سعت الأسر إلى حماية نفسها من الفيروس، كانت اليونيسف حاضرة من أجل تقديم المعلومات والتوجيهات والأدوات اللازمة ليحافظ المستفيدون على سلامتهم – فوصلت جهود المنظمة إلى أكثر من ثلاثة مليارات نسمة.

وعندما أغلقت المدارس أبوابها، كانت اليونيسف حاضرة لدعم الأطفال.

لقد اهتدينا إلى سبل جديدة لدعم التعلم من بُعد – من خلال مجموعات أدوات التعلم، والبث الإذاعي والمتلفز، والتعلم من بعد عبر شبكة الإنترنت. ونحن نغطي متطلبات البيئات ذات التقنية المرتفعة والمنخفضة والخالية منها.

فمثلاً: تعاونت المنظمة في باكستان مع الحكومة لإطلاق برنامج "المدرسة المتلفزة" (Teleschool)، وهي قناة مدرسية تعليمية تقدم ثماني ساعات من التعلم يومياً لنحو ثمانية ملايين طفل باكستاني.

وفي أفغانستان، ضافرنا جهودنا مع برامج "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، ومع "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس" و"إيكو"، من أجل التفاوض والتوسع في 'التعليم المجتمعي' في المناطق النائية. وباتت خدماتنا تصل ١٦٠ ألف طفل أفغاني حالياً وفق النموذج المذكور آنفاً، ونأمل أن تضم ١٤٠ طفلاً آخرين هذا العام – من بينهم الفتيات. وهذا مثالٌ مُلهم لكيفية إعادة النظر في سبيل تقديم خدمات التعليم لكل طفل، علاوة على تنفيذ ذلك في سياق حافل بالتحديات.

إننا مشتركون في مبادرة "جواز السفر التعلّمي" مع شركة مايكروسوفت وجامعة كمبردج لتقديم خدمة التعلم المرنة عبر الإنترنت وبوسائل أخرى للتلاميذ في تيمور-ليشتي وبونتلاند والصومال والأردن وأماكن أخرى.

كما نواصل اجتذاب الشركاء والدعم لمبادرتنا التي تحمل اسم "جيغا" من أجل ربط كل مدرسة في العالم بشبكة الإنترنت.

كذلك نتطلع إلى أن يعيننا هذا الاتصال على التوسع في الحلول المقدمة إلى الشباب لاكتساب المهارات والتدريبات؛ لا سيما الرقمي منها لتلبية احتياجات التحاقهم بسوق العمل، وذلك في إطار شراكتنا التي تحمل اسم "جيل طليق".

عندما تعرضت النظم الصحية للانقطاع، كانت اليونيسف حاضرة.

فمنذ بداية الجائحة وصلت مساعداتنا إلى نحو ٧٥ مليون طفل وامرأة لتقديم الرعاية الصحية الأساسية – بدءاً من التطعيم، ومروراً بالرعاية السابقة على الولادة وفي أثناء الولادة واللاحقة على الولادة، علاوة على إدارة حالات الإصابة بفيروس «كوفيد-١٩»، والتهديدات المحدقة بنحو ٣,٧ مليون طفل بسبب سوء التغذية الحاد الوخيم.

وعندما توقفت حملات التطعيم كانت اليونيسف حاضرة لتبثّ الحياة فيها مجدداً، لتواصل بذلك معركتها ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

فمثلاً: استطعنا في سوريا تطعيم أكثر من ٩٠٠ ألف طفل بأمان من شلل الأطفال منذ أن بدأ تفشي الجائحة.

لقد كانت اليونيسف حاضرة في جهود التوسع في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة – وكلها عناصر بالغة الأهمية في مكافحة «كوفيد-١٩».

وشهد العام الماضي وصول المنظمة إلى أكثر من ٧٣ مليون نسمة معرضين للخطر لتزويدهم بإمدادات حيوية مثل الصابون ومجموعات أدوات النظافة الصحية، وتركيب مرافق تضمّ مغاسل يدين ومراحيض أعانت الملايين من الناس.

وفي مصر، تعاونا مع وزارة الصحة والسكان لإعداد توجيهات فنّية بشأن إعادة فتح المدارس بأمان، بما في ذلك أهمية مرافق النظافة الصحية.

وفي أفغانستان، وصلنا بجهودنا إلى أكثر من ٢٢٠ ألف نازح داخلي من خلال تركيب مرافق ومنشآت جديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عند المعابر الحدودية، وداخل مرافق الرعاية الصحية.

ومع سعي البلدان إلى تتبع معدل انتشار فيروس «كوفيد-١٩» وإعداد الخطط وفقاً لذلك، كانت اليونيسف حاضرة لمساعدة البلدان على تطبيق بيانات ابتكارية.

فمثلاً: تعاونت المنظمة مع وزارة الصحة الإندونيسية لتصميم منصة لرصد الفجوات في الاستجابة للجائحة في المستشفيات في عموم أنحاء البلاد.

وفي بنغلاديش ساعدنا في إنشاء مركز عمليات طوارئ مختص بجائحة «كوفيد-١٩»، وذلك لمساعدة الحكومة على تتبع البيانات تتبعاً آنياً وتجميعها من أكثر من ١٤ ألف منشأة صحية عامة في كامل أنحاء البلاد.

وعلى نفس المنوال، عندما توقفت خدمات الحماية، كانت اليونيسف حاضرة لبثّ الحياة فيها من جديد.

فمنذ بداية الجائحة، وصلت جهود اليونيسف وشركائها إلى أكثر من ٧٥ مليون طفل وولي أمر ومقدم رعاية من أجل تقديم خدمات الاستشارة الصحية النفسية لهم، فضلاً عن خدمات الدعم النفساني، والرسائل المتعلقة بكيفية التأقلم في هذه الأوقات العصيبة.

يواكب ذلك دعمنا للخطوط الساخنة في بلدان منها الفلبين والصومال.

أما في كولومبيا فقد ساعدنا في صياغة وطرح توجهات جديدة حول كيفية قدرة السلطات على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أثناء الجائحة.

كما نستعين بوسائل جديدة في بلدانٍ من كل أنحاء العالم لمنع العنف الجنساني – بما في ذلك الهواتف الجوّالة، والرسائل النصية القصيرة، والإذاعة، والتلفزة.

كانت اليونيسف حاضرة أيضاً لمكافحة الوَقع الذي خلّفته الجائحة على الأسر المعيشية.

هناك أكثر من ١٥٠ ألف أسرة تستفيد حالياً من تحويلات نقدية نقدمها لمساعدة الأسر على شراء الطعام وتلقي الرعاية الصحية، على سبيل المثال لا الحصر.

وقد وفّرنا تمويلاً ومساعدة فنّية على حد سواء لمساعدة الحكومات على التوسع في برامجها الحالية للحماية الاجتماعية والمساعدات المرتبطة بها – وهو العمل البرامجي التي أتاح الدعم لأكثر من ٤٥ مليون أسرة العام الماضي.

ومع تفاقم حالات الطوارئ الإنسانية مثل النزاعات، كانت اليونيسف حاضرة. وجاء ذلك في صورة تقديم الدعم. والتغذية. والرعاية الصحية. واللقاحات. والتحويلات النقدية. وخدمات المياه والصرف الصحي. والتعليم. وكل ذلك في مواجهة جائحةٍ عرّضت الأسر، التي كانت تعيش في ظل تلك الأزمات، لعبء مزدوج شديد.

ومع تعرّض التمويل لضغوط مستجدة شديدة في إطار استجاباتنا، فقد ضاعفت اليونيسف جهودها لإقامة شراكات جديدة، وإحداث آليات تمويلية جديدة، وطلب تمويلات من المانحين. ولم يكن ذلك لدعم استجابتنا العاجلة للجائحة فحسب، بل لتمويل العمل الجاد المرتقب أيضاً في إطار شراكاتنا مع القطاعين العام والخاص لوضع تصور جديد للنظم التي يتّكل عليها الأطفال، ولإعادة بنائها.

واليوم، بينما ينتظر العالم تسليمه لقاحات «كوفيد-19»، نجد اليونيسف حاضرة مرّة أخرى.

إنّ دورنا القيادي في "مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات «كوفيد-١٩» على الصعيد العالمي" يشكل دليلاً على الثقة في خبرات المنظمة وقدراتها التي تؤهلها لشراء اللقاح ونقله وتسليمه – وهو أيضاً دليل على الثقة العالمية التي اكتسبتها اليونيسف على مر العقود في تحقيق النتائج أوقات الأزمات.

ولنا جميعاً أن نفخر بذلك.

ومن ثم، فنحن نستهدف جمع ملياري جرعة بحلول ٢٠٢١ – مما يضاعف المعدل السنوي لليونيسف في تسليم اللقاح إلى أكثر من أربعة مليارات جرعة.

ولتنفيذ هذه المهمة التاريخية، فإننا نتعاون مع الجهات المصنعة بخصوص التوريد... وما يتصل بذلك من التعاون مع شركاء النقل والشحن والخدمات اللوجستية بخصوص التسليم... ومع شركاء خدمات التخزين لتفعيل متطلبات سلسلة أجهزة التبريد على امتداد سلسلة العمل ولحماية تلك اللقاحات المنقذة للحياة في كل خطوة من خطوات العمل.

كما تتعاون فرقنا مع البلدان لمساعدتها في الاستعداد لهذه المهمة الكبرى.

علينا أن نطمئن إلى امتلاك البلدان سلاسل تبريد يُعوَّل عليها.

وأنّ العاملين في قطاعاتها الصحية متدرّبون وجاهزون لإعطاء كل جرعة من جرعات اللقاح فور وصولها.

وأنّ السلطات الصحية تضع خططاً عادلة لتوزيع اللقاح، حسب الحاجة – أي حسب الترتيب المطلوب للتنفيذ.

وأنّ الكوادر الطبية تحظى بالأولوية في طرح اللقاح كي يتسنى لها العودة إلى تقديم خدمات الطفولة والأمومة إلى جانب الخدمات الصحية الأخرى العاجلة المطلوبة لهم – بداية من التطعيمات مروراً برعاية الولادة، وانتهاءً بالوقاية من سوء التغذية.

وأنّ المعلّمين يحظون بالأولوية كي يتسنى فتح المدارس من جديد في أجواء آمنة.

وأنّ المجتمعات والأفراد على حد سواء يفهمون أهمية اللقاحات وسلامتها – بحيث تلقى قبولهم.

وأنّ الخدمات الصحية الحيوية الأخرى تتواصل بالتزامن مع توزيع اللقاح؛ إذ لا يمكننا استبدال مرض بآخر.

سوف نناقش كل تلك النتائج، واستجابة اليونيسف لجائحة «كوفيد-١٩»، بمزيد من التفصيل غداً مع زملائنا في منظمة الصحة العالمية.

ولكن لابُد من التنويه إلى أنه لولا الدعم المستمر والرعاية المتواصلة من هذا المجلس لما تسنّى تحقيق شيء من تلك النتائج.

نحن نقدّر حق التقدير مناقشاتنا المستمرة بشأن طرق العمل، وتقييمها، والوضع المالي للمنظمة.

كما نثمّن غالياً مشورتكم وتوجيهكم في ظل مواصلة اليونيسف قيادتها لكثير من عناصر الإصلاح في الأمم المتحدة. ونحن ما زلنا ملتزمين بالمشاركة النشطة، ولا سيما في ما يتعلق بولايات الإصلاحات العالقة المتصلة باستعراضات المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار، وباستحداث وظيفة تقييمية تشمل النظام بأسره.

إننا الآن في النصف الأول من عِقد العمل ذي الأهمية الكبيرة، وعلينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا لتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويشكّل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر، جزءاً حاسماً من هذا الاستعراض. فقد وفّر لنا الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في نظام الأمم المتحدة الإنمائي توجيهاتٍ استراتيجيةٍ حول كيفية دفع جهود تنفيذ أهداف التنمية الاستراتيجية قدماً إلى الأمام.

وفي إطار اليونيسف، نعمل حالياً على تحليل أفضل السبل للمضي قدماً في جميع الولايات ذات الصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك في وضع خطتنا الاستراتيجية الجديدة. كما أثلج صدورنا بشكلٍ خاص أن نرى أن الاستعراض قد شمل - لأول مرة- تفويضات بشأن مشاركة الشباب وحماية الطفل من العنف والتمييز.

ونحن نرحب بالإشارة إلى "اتفاق التمويل" في تقرير الاستعراض، ونهيب بالدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل الأساسي والمرن.

سنناقش هذا الأسبوع أيضاً سلسلة من وثائق البرامج القُطرية، وكلها مهتدية بأطر العمل الجديدة للأمم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية المستدامة. وكما هي الحال دوماً، تستند تلك الأطر إلى الأعراف والمعايير الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وتُستمد تماماً من التزامنا بحقوق الإنسان وباتفاقية حقوق الطفل – وهي الوثيقة الأوسع من حيث التصديق بين وثائق حقوق الإنسان في العالم.

سنحيطكم علماً بمستجدات عملنا على خطتنا الاستراتيجية الجديدة، التي أخذت تتشكل على نحو مناسب.

ولما كانت اليونيسف حاضرة على الدوام لخدمة الطفل، فسنواصل حضورنا في الأعوام المقبلة... بتركيز أقوى على الوصول إلى الفتيات والشابات.

سبق أن تطرقنا في دورتنا السابقة إلى أنّ الخطة الاستراتيجية الجديدة توضع في ظل سياقٍ مختلف للغاية.

فعقب انتشار فيروس «كوفيد-١٩» صبّت اليونيسيف تركيزها العاجل على احتياجات أربعة أساسية لدعم الطفل في خلال الجائحة، وهي: التعلم من بُعد حفاظاً على المستقبل، والتطعيم لإنقاذ الأرواح، وتوفير المياه لصون المجتمعات، وتوفير خدمات الصحة النفسانية حفاظاً على الأسر.

وقد جددنا تأكيد تلك الأولويات على المدى القريب، وسنواصل تنفيذها.

ويدخل في عدادها وضع تصور جديد للتعليم – بما في ذلك ما يكون عبر منصات رقمية جديدة – لتزويد كل طفل وشاب بالمحتوى التعليمي وبالمهارات التي يحتاج إليها. يحظى هذا الجهد بزخمٍ حول العالم، ونعمل الآن على تطوير أدوات لقياس مدى التقدم المُحرز في هذا المجال الأساسي وقابلية التوسع فيه.

ويشمل ذلك التوسع في عملنا لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للأسر والمدارس ومنشآت الرعاية الصحية. هنا تجدر الإشارة إلى أن تقديرات ما قبل كوفيد كشفت عن افتقار ٢,٢ مليار نسمة إلى مياه شرب مأمونة... فيما يفتقر ٤,٢ مليار نسمة إلى خدمات صرف صحي آمنة... ويفتقر ٣ مليارات نسمة (أي ٤٠ في المائة من سكان العالم) إلى مكان داخل بيوتهم للاغتسال بالماء والصابون.

نمضي في مساعينا التي تحدوها الرغبة في الوصول إلى أكثر من ٤٥ مليون نسمة بمؤن وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وسنتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها حرصاً على اعتماد "خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية" ضمن البنود الدائمة في خطط الحكومات وبرامجها وميزانياتها.

وسنتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتقوية جميع البرامج والنظم المرتبطة بصحة الطفل وحياته – بما في ذلك برامج التطعيم والتغذية والنماء في الطفولة المبكرة والصحة النفسانية.

لقد جاءت الجائحةُ تذكِرةً قاسيةً لنا بحجم العمل المطلوب منّا بذله لتعزيز الرعاية الصحية الأساسية على مستوى المجتمع المحلي. فالناس يحتاجون إلى منفذٍ جاهز إلى باقة متكاملة من الخدمات الصحية حيث يعيشون. ويدخل في عداد ذلك الخدمات السابقة على الولادة واللاحقة عليها، والتطعيمات والتغذية، والخدمات الداعمة لالتزامنا بخصوص الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها.

سنواصل التكيف مع عملنا البرامجي لحماية الطفل بُغْيَة الوفاء بالاحتياجات غير المسبوقة المترتبة عن جائحة «كوفيد-١٩» – لا سيما أنّ الأطفال هُم خارج قاعات الدراسة، وأولياء الأمور يواجهون مصاعب مالية، وبرامج الحماية المحلية معلّقة، فضلاً عن قضاء مزيد من الوقت على شبكة الإنترنت أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم، فإن الاستشارات عبر شبكة الإنترنت، وأوجه الحماية الرقمية، والخطوط الساخنة للدعم – من المجالات التي يمكن لليونيسف ريادتها.

سنتوسع في عملنا على صعيد السياسة والحماية الاجتماعية حرصاً على إعطاء الأولوية في الميزانيات الوطنية للطفل، ولدعم الأسر بأساليب جديدة ومبتكرة للتأقلم مع التداعيات الاقتصادية المستمرّة للجائحة.

سنراعي التزاماتنا تجاه المسائل الجنسانية في عموم عملنا البرامجي، لنقدم لكل الأطفال – إناثاً وذكوراً على حد سواء – ما يحتاجون إليه من دعم ورعاية. وستراعي خطتنا الاستراتيجية الجديدة نتائج التقييم الحديث لخطة العمل الجنساني، وسنغرس بذلك بذور الخطة الجديدة الجاري إعدادها للفترة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥. وسيشمل ذلك التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها.

وسوف ننهض بعملنا البرامجي بما يساعد على التعامل مع أزمة المناخ. فالأطفال في حاجة إلى هواء نظيف ليتنفسوه. وماء نظيف ليشربوه. ولمجتمعات مستعدّة للصدمات المناخية؛ ويشمل ذلك وجود أبنية ومدارس ومستشفيات تتسم بالصمود. فبدون تلك المكونات الأساسية سيعاني الأطفال والشباب من ضعف الصحة والتنمية. وستعاني اقتصادات بلدانهم. وستكون آفاقهم المستقبلية محدودة.

لقد آن الأوان لتعجيل المسارعة بعملنا البرامجي في هذا الصدد. ومن ثم، نعكف على إدماج الإجراءات المناخية في عملنا البرامجي في مجالات الصحة والمياه، وغيرها. كما نتعاون مع القطاع الخاص لتحويل كثير من مكاتبنا لتعمل بالطاقة الشمسية. وسنواصل العمل مع شركائنا من القطاعين العام والخاص لتقليل الأثر الكربوني لسلاسل الإمداد المعتمدة لدينا على صعيد البضائع والخدمات الحيوية.

وعلى امتداد ذلك، سنواظب على أن "نظلّ ونعمل" ضمن نطاق الطوارئ الإنسانية. ستظل الاستجابات الإنسانية وبرامج الطوارئ من ركائز عملنا لدعم كل طفل وشاب؛ وكذلك لمساعدة المجتمعات في تحقيق التنمية الدائمة، وبلوغ السِلم على المدى الطويل.

ولتمويل كل هذا العمل واجتذاب مزيد من الانتباه والدعم للأطفال والشباب، سنواصل العمل الجادّ على الاستراتيجيات الجديدة لجمع الأموال والمناصرة.

فمثلاً: في إطار سعينا الرقمي لجمع الأموال، سننفذ جمع الأموال عن طريق المعاملات وعن طريق إشراك الداعمين الثنائي الاتجاه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما يتفق مع الاتجاهات المتصاعدة في عالم التجارة الإلكترونية.

سيتخلل هذا الأسبوع أيضاً مناقشة فرصتين هامّتين لنيل دعم مالي أكبر لعملنا.

الفرصة الأولى هي "صندوق دينامو" – وهو عبارة عن آلية لتمويل أنشطة جمع الأموال، ويتيح مصادر إضافية ومتوقعة من الاستثمار لتحقيق النمو في الأسواق التي توجد فيها مكاتبنا القُطرية.

والفرصة الثانية هي أداة مالية مبتكرة نعكف على تطويرها بالتعاون مع البنك الدولي لتقديم صندوق متنام بانتظام من الموارد بُغْيَة تخصيصها لأنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص. وإنني أتطلع إلى معرفة أفكاركم بشأن هذه المبادرات في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وبينما نتعاون مع القطاع الخاص لتدبير أموال إضافية لعملنا البرامجي، لا بُد لنا أيضاً من مواصلة الاستفادة من ابتكاراته ومنتجاته وخبراته ومدى انتشاره في السوق.

وسنناقش خطة عمل الشراكة من أجل السلام هذا الأسبوع، وذلك في إطار إعادة النظر في نموذج شراكاتنا؛ ولإتاحة مجال أوسع لشركائنا من القطاع الخاص لمساعدتنا في تحقيق رسالتنا.

إننا إذ نسعى لمزيد من التمويل من القطاع الخاص، ندرك أنه لن يحلّ مُطلقاً محل الدور الحاسم للتمويل الحكومي. وفي حين أننا نقدّر حق التقدير دعم حكوماتكم المتزايد لمواردنا الأخرى والموارد العادية المرنة التي كانت بالغة الأهمية في مساعدتنا على التصدي للجائحة بالسرعة المطلوبة، فإننا نعوّل على التزامكم المستمر بزيادة مستوى مواردنا العادية بموجب الالتزامات التي جرى التعهد بها في اتفاق التمويل.

فكما سبق لنا عرضه في دورات سابقة، تتطلب عمليات اليونيسف موارد منتظمة وثابتة ومرنة – وهذا المطلب أصدق ما يكون اليوم. فالاحتياجات تظهر بوتيرة سريعة للغاية – وعلى فِرقنا أن تكون مستعدة للتصرف فور التوجيه بذلك، لا سيما في ظل تعاملنا مع فيروس ينتقل بسرعة شديدة عبر مجتمعات وبلدان ومناطق كاملة.

<u>يرجى مساعدتنا في إيصال هذه الرسالة إلى عواصمكم طلباً للتمويل العاجل.</u>

سنواصل عملنا دوماً من أجل التوسع في ابتكارات جريئة قادرة على إحداث التحول في عملنا البرامجي، وتغيير حال الأطفال نحو الأفضل. وعلى غرار الصعود المتسارع للتكنولوجيا الرقمية قبل عقدين، فإن الذكاء الاصطناعي أصبح يشكّل جزءاً من حياتنا اليومية على نحو سريع، بطُرق صغيرة وكبيرة. ويجب على اليونيسف أن تنهض بدورٍ لا في مساعدة الأطفال على الاستفادة منه فحسب - بالتعليم مثلاً - بل بأن يحميهم من أية تبعات من قبيل تهديدات الخصوصية أو الهوية.

وسنواصل رحلتنا نحو نهج "عمل اليونيسف الآني"، كي نسند عملنا البرامجي وعملياتنا ببيانات على أعلى مستوى من الجودة. كما نود التركيز برؤية جديدة على الحلول الرقمية والعلوم الاجتماعية والسلوكية القادرة على مساعدتنا في الارتقاء بصياغة عملنا البرامجي وتحديد أهدافه، وتقوية قيادتنا الفكرية خلال العقدين الأولين من العمر.

وستجد كل تلك الجهود الدعم من خلال جهودنا التنظيمية على مستوى التحسين والتنسيق.

لقد وقفنا بالفعل على بعض الأفكار النيّرة والمقترحات الممتازة لتعزيز الكفاءة وتوفير الوقت والموارد. فنحن نعكف على تقليل العمل الورقي، وقد دمجنا عدداً من الوظائف ونقلنا مسؤولياتها إلى مواقع أدنى تكلفة. ويجب علينا الانتهاء من هذا العمل الهامّ وتوفير نظم حديثة ومرنة وفعالة لموظفينا – وإمهالهم الوقت اللازم – لمواصلة جهودهم في خدمة الأطفال ودعمهم.

نواصل رحلتنا في تبسيط أساليب العمل ومراجعتها، وتنفيذ التحسينات التنظيمية التي طال انتظارها، لنصبح منظمة أكثر أخذاً بمقومات التنوع والشمول.

سنواصل تحسين نظام مواردنا البشرية، وجعْل الناس في صميم اهتمام نظمنا وسياساتنا. ويجب علينا توفير الأدوات والتدريبات والفرص المهنية التي يستحقها موظفونا.

كما سنواصل على الدوام احترام سخاء مانحينا في هذه الأوقات العصيبة اقتصادياً، وذلك من خلال التزامنا بالرقابة المالية القوية والشفافية التامة في عموم أقسام المنظمة.

إننا فخورون جداً بحصول اليونيسف للعام الثامن على التوالي على رأي غير مشفوع بتحفظ من مجلس مراجعي الحسابات بخصوص بياناتنا المالية.

وسنواصل مراقبة تقديراتنا المالية عن كثب تحسباً لأية مراجعات أو موازنات مطلوبة لمواجهة أي تراجع محتمل في الموارد.

وفي هذه الأوقات الاقتصادية الملتبسة، بوسعكم أن تعتمدوا على اليونيسف من حيث الالتزام بمستويات الإنفاق المناسبة، وتعديل ميزانيات عمل المنظمة حسب الاقتضاء. وهذا هو التزامنا تجاهكم.

إننا في هذه الفترة الحافلة بالتحديات سنواصل التكيف مع احتياجات الأطفال والتأقلم مع متغيراتها.

فهم ليسوا في مواجهة هذه الجائحة وما يصاحبها من تحديات وحدهم. بل نحن معهم وفي نصرتهم. بوصفنا أسرة واحدة؛ هي أسرة اليونيسف.

ها نحن نستقبل عاماً جديداً، فهلمّوا نحتفي بإرث اليونيسيف البالغ 75 عاماًونستفيد منه.

ودعونا نقدم مثالاً واضحاً لكيفية اتحاد العالم خلف الأطفال والشباب بطُرق جديدة.

ولنتفكر في الطُرق الممكنة لخدمتهم ودعمهم في كل سياق – بما في ذلك عبر جائحة تاريخية.

ولنتفكر: كيف يمكننا تضييق فجوات عدم المساواة وعدم العدالة وفجوة الدخل التي حالت دون تحقيق المستقبل الذي يستحقه كثيرون.

ولنتفكر: كيف يمكننا مساعدة جميع الأطفال، في كل مكان، على إعمال حقوقهم.

ولنتفكر: كيف يمكننا دعم البلدان في مسعاها الطويل نحو تحقيق التعافي والتنمية وفق نظم دائمة.

وفي الختام، أجدد الشكر لكم على دعم اليونيسف في خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات – وعلى مساعدتكم لنا في الوفاء برسالتنا البالغة الأهمية.

***